

عودة المجلس النيابي وكل المؤسسات إلى العمل حاجة للبنان تشكيل اتحاد دول المنطقة ضرورة لإحباط مخططات أميركا و«إسرائيل»



بقي الخلاف السياسي حول موضوعي التشريع في المجلس النيابي والتعيينات الأمنية والعسكرية في صدارة الاهتمام على الساحة الداخلية لما لذلك من تداعيات على الصعيدين الأمني والاقتصادي وخصوصاً في ظل شغور الرئاسة الأولى ما يطرح علامات استفهام عديدة حول مستقبل البلد في ظل الشلل التام الذي يهدد المؤسسات.

هذا المشهد كان محل اهتمام مشترك لدى مختلف وسائل الإعلام المحلية، وفي هذا السياق أوضح وزير البيئة محمد المشنوق أنّ الحكومة الحالية شبكة أمان للبنانيين وخشية الخلاص وضمانة لاستمرارية عمل الدولة، معرباً عن اعتقاده بأن لا أحد من الفرقاء يصدد التضحية بها، مستبعداً أن يؤدي ملف تعيين قادة الأجهزة الأمنية لأزمة حكومية، لافتاً إلى أنه سيتم التعاطي معه كغيره من الملفات.

وشدد النائب حكمت ديب على رفض تياره التمديد لقائد الجيش جان قهوجي، معتبراً ذلك مخالفة قانونية، مؤكداً أن الخطوات التي سنتخذها في حال التمديد لم تتخذ بل ستترك إلى حينها وكل الأمور مطروحة وفي أسوأ الاحتمالات أن نستقبل من الحكومة.

واعتبر النائب سمير الجسر أن كل القوانين تحمل صفة الضرورة، منبهاً إلى أن عملية التنمية قائمة على قروض يجب أن يعزها المجلس، رافضاً الربط بين التشريع وموضوع الإستحقاق الرئاسي، داعياً إلى إقرار الموازنة وإصدار قانون آخر مستقل في شأن السلسلة.

وأستعد النائب فريد الياس الخازن أي تبدل في موقف «التكتل» من جلسات التشريع، داعياً إلى إدراج مشاريع قوانين موجودة في المجلس منذ فترة على الجدول كقانون استعادة الجنسية الذي يشكل أولوية بالنسبة للبنان وقد وصلت إلى اللجان المشتركة.

تداعيات السياسات التركية والسعودية في المنطقة على البلدين إن كان عبر دعم الإرهاب أو التدخل المباشر في دول أخرى لفرض سياساتهم التوسعية وتنفيذ المخططات الخارجية وسبل المواجهة كان الملف الأبرز على شاشات القنوات الفضائية وكالات الأنباء. فأشار النائب الأول لزعيم حزب الوطن التركي اسماعيل حقي بكين إلى المخططات الأميركية والصهيونية المعقدة في المنطقة، مؤكداً ضرورة تشكيل اتحاد يضم إيران وتركيا والعراق وسورية وجمهورية أذربيجان لمواجهة هذه المؤامرات في منطقة غرب آسيا، مشيراً إلى أن الجيش التركي يعارض الخطة التركية - الأميركية في سورية، متوقفاً أن تنخفض أصوات حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التي ستجري بعد شهرين في تركيا ولن يستطيع أردوغان أن يفوز وحده.

واعتبر استاذ التاريخ السياسي في جامعة بغداد جاسب الموسوي أن التغييرات التي حصلت في السعودية بإعفاء أمراء من الجيل الأول وتعيين آخرين من الجيل الثالث، بالبادرة الخطيرة وعدها بالقبلة الكبيرة الموقوتة التي ستعزّ عرش العائلة الحاكمة وبخاصة من قبل الجيل الثاني الشرس الذي يمتلك القوة والسلاح والسلطة.

الموضوع يدور حول التعاون بين إيران وتركيا في المنطقة، وتقتصر تشكيل اتحاد بين إيران وجمهورية أذربيجان وسورية وتركيا والعراق، من أجل إحباط مخططات أميركا و«إسرائيل» وبإمكان لبنان ومصر الانضمام إليه لاحقاً ومن أجل إنشاء هذا النظام لا بد من تشكيل اتحاد من برلمانات هذه الدول وتشكيل برلمان مشترك.

وأكد أنه باعتباره كان رئيساً لاركان العامة للقوات المسلحة في تركيا، إن «زلاء» في الجيش يعارضون الخطة التركية الأميركية في سورية، فالمسؤولون الأتراك والأميركيون كانوا يتصورون أن الشعب لا يؤيد بشار الأسد وأن الجيش لن يكون معه، لكن العكس هو الصحيح.

وشدد على أن إيران تدعم المقاومة في سورية ولن تدع سورية تسقط، كما أن روسيا والصين لديهما المواقف نفسها.

وفي شأن التطورات على الساحة اليمنية، أكد أنه «لا توجد أي مشكلة بين السعودية وتركيا في شأن اليمن، لأنهما يتفانان السياسات التي تملها أميركا عليهما، ويسيران حسب الخطة. فأميركا تبحث عن قاعدة استراتيجية لها في اليمن تسيطر من خلالها على باب المندب، ولتنفيذ هذه الخطة لا بد من تآزيم الوضع في اليمن. إلا أن ظهور قوة «انصار الله» أربكت هذه الخطة وأحبطتها، داعياً إيران وروسيا إلى بذل جهود أكبر لدعم الشعب اليمني من أجل الحيلولة دون تقسيم اليمن».

ورأى أن «أميركا شكلت التحالف العربي بقيادة السعودية وانضمت إليه تركيا، لتشكيل جبهة ضد إيران، إلا أن هذا التحالف محكوم بالفشل، لأنه غير قادر على مواجهة إيران».

وفي الشأن الداخلي، لفت بكين إلى أن «الانتخابات البرلمانية ستجري بعد شهرين في تركيا، وتوقع أن تتخفف أصوات حزب العدالة والتنمية ولن يستطيع أردوغان أن يفوز لوحد».

في المؤسسات العسكرية والأمنية أو أننا نريد اطاحة القانون وبعد سنوات سيصبح في الجيش 800 عميد».

وأضاف الخازن: «يجب احترام الأصول والتراتبية معزل عن الأسماء والأشخاص. المسألة مبدئية وحدنا موقفاً مسبقاً، الجديد هو أن العماد عون أعلنه شخصياً أمس إلا أن هذا الموقف متخذ ومحدد منذ مدة ومبني ولم يتضمن مفاجأة كما قال بعضهم، معتبرين أن الجنرال قلب الطاولة على الجميع؛ جل ما نقول: «طبقوا القانون والأصول بخاصة في المؤسسات الأمنية حيث هناك تراتبية، إذ إن أي خلل فيها يخلق مشكلة ادارية ومالية واقتصادية ونحن غير مستعدين لتغطية أي خلل في عمل المؤسسات بعد اليوم».



المشنوق لـ «النشرة»: الحكومة خشية الخلاص وضمانة لاستمرارية عمل الدولة

أوضح وزير البيئة محمد المشنوق أنّه من المنتظر أن يتم تخصيص أكثر من جلسة استثنائية لمعالجة الموازنة بانتظار تبلور أجوبة الفرقاء السياسيين حول ما إذا كانت هذه الموازنة ستضمن النقائص والورادات الخاصة بسلسلة الترتيب والرواتب أم لا.

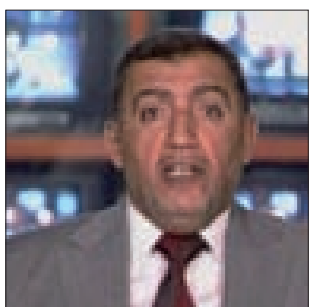
وشدّد المشنوق على أن «لا أشكال داخل مجلس الوزراء حول الموازنة، بل هو اختلاف بوجهات النظر وينبغي السعي للتوصل إلى تقاضيات حول الملف خارج التشريع من شأنه أن يتم التوصل لـ«إقرار الموازنة في مجلس الوزراء وتحويلها إلى مجلس النواب حيث تكمن المشكلة باعتبار أنه حتى الساعة لا توافق على عقد جلسة تشريعية».

وطمان الملفات الحساسة من دون أن يؤثر ذلك على تماسكها»، مشدداً على أن «صحتها جيدة». وقال: «هي عبارة عن ائتلاف سياسي بالحد الأدنى وقد مر عليها الكثير من القطوعات والمفاضل الصعبة وقد بحثت العديد من الملفات الحساسة من دون أن يؤثر ذلك على تماسكها».

وشدّد على أن الحكومة الحالية «شبكة أمان للبنانيين كما أنّها خشية الخلاص وضمانة لاستمرارية عمل الدولة، وبالتالي كل الخيارات الأخرى لجهة الاستقالة أو التعتيل غير مطروحة أو مفيدة»، معرباً عن اعتقاده بأن «لا أحد من الفرقاء يصدد التضحية بها»، وأضاف: «لا شك في أنه يجري نقاش مستفيض بالكثير من القضايا وأن هناك خلافات بوجهات النظر، لكن كل ذلك يتم استيعابه بقرار سياسي والحق يقال أن القوى السياسية تظهر الكثير من الحكمة في التعاطي مع الأمور».

وأوضح المشنوق أن «مهمة الحكومة الحالية هي متابعة الوضع السياسي من خلال التأكيد على أهمية انتخاب رئيس جديد للجمهورية، الدفع باتجاه التشريع في مجلس النواب، والحرص على الاتيان بحلول عاجلة للقضايا الحيوية، إضافة إلى السعي لإقرار الموازنة حسب الأصول والمحافظة على وحدة العمل السياسي بجو إقليمي مشبع بالتوتر والتشنج والمعارك».

وأستعد المشنوق أن يؤدي ملف تعيين قادة الأجهزة الأمنية لأزمة حكومية، لافتاً إلى أنه سيتم التعاطي معه كغيره من الملفات، «فإننا تم التوافق عليه يتم التعيين وإذا لم يتم ذلك لتجا لخيارات أخرى تدور كلها في ظل التمديد»، وقال: «ليس هذا الملف مختلفاً عن غيره من الملفات وبالتالي تسري عليه آلية العمل المعتادة والتي تقول بالتوافق».



الموسوي لـ «العالم»: الصراع داخل الأسرة الحاكمة قنبلة ستفجر كيان آل سعود

اعتبر استاذ التاريخ السياسي في جامعة بغداد جاسب الموسوي أن «التغييرات التي حصلت في السعودية بإعفاء أمراء من الجيل الأول وتعيين آخرين من الجيل الثالث، بالبادرة الخطيرة وعدها بالقبلة الكبيرة الموقوتة التي ستعزّ عرش العائلة الحاكمة، وبخاصة من قبل الجيل الثاني الشرس الذي يمتلك القوة والسلاح والسلطة».

وقال الموسوي: «إن نظام آل سعود صنع كما يعلم الجميع بارادة التاج البريطاني واستمد حياته من البيت الأبيض الأميركي ومن جهاز المخابرات الأميركية «السي آي ايه»، ليكون أداة بريطانية أميركية لقمع الشعوب بالمنطقة واستنزاف طاقاتها».

وأوضح الموسوي، أن «هذه القبلة الكبيرة، قنبلة الأسرة الحاكمة الذي أقرّ نظامه عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود المتوفى في 53 من القرن الماضي، قد أسس لنظام الوراثية العرضية وليست الطولية التي ان يستنفذ جميع أبنائه، مشيراً إلى أن الإقالات التي حدثت مؤخراً هي أول بادرة وأخطرها كيان الأسرة بأن يعفي الأمير مقرن وهو من أبناء عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود».

وقال: «الصراع داخل الأسرة الحاكمة بين الأجيال الثلاثة، هو ما تبقى من اولاد عبدالعزيز هما اثنتان فقط أو ثلاثة أشخاص، والجيل الثاني جيل سعود الفيصل وزير الخارجية المخضرم لمدة 40 عاماً وبندر بن سلطان وآخرين محمد بن نايف وهم الشرسون الذين يمتلكون القوة والسلاح والسلطة، إضافة إلى صراع ما بين الأمير متعب ومحمد بن نايف من جانب، والصراع بين الأمير متعب ومحمد بن سلمان ولي ولي العهد الجديد من جهة أخرى، الذي يشكل سلسلة مشاكل بين الأجيال الثلاثة، بخاصة مع جيل الأحفاد الشرس المتعدد كما كتبت عنه الصحافة العالمية».

واعتبر أن «هذه القبلة ستفجر طبيعة كيان آل سعود الذي أسس على طبيعة غير منسجمة، فأصبح نظاماً سياسياً يقتصر باسم أسرة، مؤكداً أنه هذا مخالف لما تمر به الإنسانية جمعاء من طفرة حضارية بطبيعية النظم وتشكيلتها سواء الملكية أو الجمهورية وما إلى ذلك، ورأى أنها بداية النهاية لها».

وأوضح الموسوي، أن أسباب الإقالات كثيرة أبرزها ينحصر في ثلاثة، السبب الأول هو ما ذكره مشكلة الصراع المستمد الذي استفحل خلال العشرين عاماً الأخيرة وتشكّل وتبلور وأصبح واضحاً لدى وسائل الإعلام العالمية خلال السنوات الخمس الأخيرة من أواخر أيام الملك عبدالله، هذا الجانب، مشيراً إلى أنه من جانب آخر أن طبيعة هذا النظام الذي ينتج 14 مليون برميل من البترول يومياً، يصدر منها 12 مليوناً وبناتنتيجة معظم الشعب السعودي ما يقارب 18 مليون نسمة دون خط الفقر، ما زالت فيه مدارس لا تملح للتعليم في أحرش أفريقيا، فضلاً عن نظام كهذه المملكة، ورأى أن السبب الاقتصادي هو السبب الثاني للثغرات الطبقية».

وتابع: «السبب الثالث هو طبيعة النظام وارتباطاته بالمنظومة العالمية الاستعمارية كاميركا وبريطانيا والغرب والحلف الأطلسي، موضحاً أن القضية الأهم هو تدخل النظام السعودي بشؤون المنظومة الإقليمية في شكل سافر لا يمت لطبيعة العلاقات الدبلوماسية كدخلها في مصر وفي سورية».

وأشار إلى أن «هناك سبباً آخر وفقاً للمعلومات أكيدة سربتها وسببها وسائل الإعلام والمعتمدة مرة أخرى، بأن هناك من يرفض في شكل قطعي الحرب على اليمن لا حيا بالشعب اليمني ولكنهم يعلمون أن اليمن مستنقذ منزلق لن تخرج منه السعودية، كمنزلق سقوط صدام في الكويت واحتلالها وكيف كانت العاقبة».

وأكد أن «من المعارضين بقوة ضد العدوان السعودي على اليمن، هم الأمير متعب والوليد بن طلال وسلسلة من الأمراء من الجيل الثاني، مشيراً إلى أن هذا ما كرس الصراع داخل الأسرة، معتبراً العدوان على اليمن بأنه عدوان سافر من دولة عربية على دولة عربية أخرى و«القشة التي قصمت ظهر البعير».

وأشار إلى صفقات الأسلحة التي أبرمتها السعودية مع أميركا وبريطانيا وفرنسا في السنوات الخمس الماضية والتي وصلت إلى أكثر من 100 مليار دولار وحدها، بالإضافة إلى صفقات باقي دول مجلس التعاون حيث وصل المبلغ إلى أكثر من 220 مليار دولار، لم توجه ضد «إسرائيل» أو أي عدو خارجي آخر وإنما إلى الشعب اليمني والبحريني وانهك السعودية، معتبراً أن هذا النظام أصبح مشكلة للمنطقة فضلاً عن مشكلة لبلده».



بكين لـ «فارس»: قيادة الجيش التركي تعارض خطة أردوغان وأميركا في سورية

أشار النائب الأول لزعيم حزب الوطن التركي اسماعيل حقي بكين إلى المخططات الأميركية والصهيونية المعقدة في المنطقة، مؤكداً ضرورة تشكيل اتحاد يضم إيران وتركيا والعراق وسورية وجمهورية أذربيجان لمواجهة هذه المؤامرات في منطقة غرب آسيا.

وقال بكين: «ذهبنا مسبقاً إلى سورية والتقينا مع الرئيس بشار الأسد وأوصلنا رسالة الشعب التركي إلى إيران، بأن رأي الشعب يختلف عن رأي الرئيس رجب طيب أردوغان في شأن سورية، فنحن نعارض إراقة الدماء في سورية».

وأضاف: «تم جنتنا في إيران، لأن إيران تحمل راية مواجهة الاستكبار العالمي، وإننا نرى أن تطورات المنطقة هي مؤامرة أميركا وإسرائيل». وأضاف أن «أميركا وإسرائيل» لديهما حلفاء في المنطقة وقد قامتا بشن عدوان على سورية بالتعاون مع السعودية وخطر تركيا، إلا أن هذه المؤامرة فشلت في سورية والعراق».

ورأى حقي بكين أن «مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 هو مخطط أميركي»، مضيفاً: «حزب العدالة والتنمية كان رمزاً للإسلام في تركيا، إلا أن سياساته طيلة السنوات العشر الماضية لم تحمل أي صبغة للإسلام».

وأشار إلى زيارته إلى سورية وإيران من أجل منع إراقة الدماء في المنطقة، وقال: «مشروعنا في هذا



الجسر لـ «أخبار اليوم»: لا يوجد رابط بين التشريع وموضوع الاستحقاق الرئاسي

لقت عضو كتلة المستقبل النائب سمير الجسر على أهمية عودة المجلس النيابي وكل المؤسسات الدستورية إلى العمل بطريقة طبيعية وسليمة.

واعتبر الجسر أن «كل القوانين تحمل صفة الضرورة نظراً إلى ارتباطها بحياة الناس، موضحاً أن عملية التنمية في لبنان قائمة على قروض من صناديق ودول وبالتالي إذا مرت سنتان على منح القرض من دون البت به فإنه يسقط بفعل سقوط المهل ما يؤدي إلى تراجع في الحركة الاقتصادية».

وسئل: هل هناك اتصالات بين تيار المستقبل وحلفائه المسيحيين وتحديداً حزبي «الكتائب» و«القوات» من أجل اقناعهم بضرورة المشاركة في الجلسة التشريعية وتوفير الميثاقية، أكد الجسر أن التواصل قائم ومستمر، قائلًا: «إننا نتفهم بعض المواقف التي تحدث على انتخاب الرئيس»، مضيفاً: «لكن أنا شخصياً لا أرى رابطاً بين الأمرين»، مشدداً على «أهمية تأمين مسار استمرار الدولة»، معتبراً «أن غياب رئيس الجمهورية أمر غير طبيعي»، مشيراً إلى أن «الدعوة الأساسية تصب في هذا الاتجاه».

ورداً على سؤال لفت الجسر إلى أن تشريع الضرورة ينطبق على الموازنة العامة أيضاً، حيث لا يجوز أن يبقى البلد لأكثر من 10 سنوات من دون موازنة، مشيراً إلى أن «القوات» لا يعارض تشريع الموازنة لكن وأضاف الجسر: «إننا لا مانع من درس كل مشاريع واقتراحات القوانين المنجزة، لأن كل قانون ينتج من ضرورة ما، وأمل الجسر إنقاذ الموازنة، أكانت ضمت سلسلة الترتيب والرواتب أو لم تضمها»، معتبراً «أنه يمكن إقرار الموازنة وفي وقت لاحق يصدر قانون آخر في شأن السلسلة في شكل مستقل».



ديب لـ «أل بي سي»: كل الاحتمالات مطروحة في حال التمديد وأسوأها الاستقالة من الحكومة

أشار عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب حكمت ديب إلى أننا «لا نفهم حتى اليوم لماذا لا نذهب إلى إقرار سلسلة الترتيب والرواتب»، لافتاً إلى أننا «ضحية عدم تطبيق الدستور واحترامه وعدم تطبيق القوانين».

ولفت إلى أن «الشعب والإحزاب في الضاحية الجنوبية يثمنون أن يكون هناك ضبط دائم للحلثة التي كانت تمر بها الضاحية الجنوبية»، معتبراً أن «وزير الداخلية نهاد المشنوق أعطى من خلال عمله نتائج وفعالية وضرب بيد من حديد ويقوم ببسط الأمن وممارسة واجباته كوزير للداخلية»، مرجحاً بخطوات المشنوق «أنه يعمل كما يجب وهذه أقل واجباته».

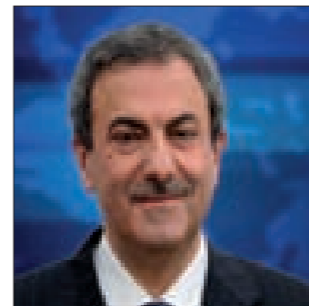
وأوضح أن «الضاحية عانت من التفجيرات ومن غياب الدولة التي كانت دائماً تطالب بوجودها على عكس ما يقول البعض».

وشدد على أننا «نرفض التمديد لقائد الجيش جان قهوجي وننظر إلى هذا الموضوع على أنه مخالفة»، وقال: «هناك مجلس عسكري مؤلف من 6 أعضاء موجود منهم 2 فقط»، سائلاً: «كيف يأخذون قرارات قانونية بنصاب فيه شخصان؟».

وأضاف: «هيئة مكتب المجلس اجتمعت ووضعت جدولاً واذن أن من صلاحيات رئيس المجلس المشاركة في وضعه وإذا سلمنا جدولاً لن ليس ذلك من صلاحياته، عندما اجتمعت الهيئة التي من واجبها وضع الجدول، لماذا لم يضمنه المشاريع الضرورية؟».

وإذ رفض تحميل رئيس المجلس نبيه بري أو هيئة مكتبه مسؤولية عدم إدراج القوانين الضرورية، قائلاً: «حليتنا بالعمومات ولا أريد تحميل أحد المسؤولية»، لفت الخازن رداً على سؤال إلى أن «اللقاء بين رئيس الكتلة النائب ميشال عون والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وارد في مثل هذه الظروف، لكن لن يعلن عنه في وقت مبسبب لأسباب أمنية»، مضيفاً: «قد يكون اللقاء اليوم أو غداً أو في أي وقت لكن لن يتم الاضاح عنه مسبقاً».

وعن تصعيد عن الموقف من مسألة التمديد للقادة الأمنيين وما إذا كان موجهاً إلى الحلفاء أو الخصوم، أكد الخازن أن «موقفاً مبدئي ومعروف وموجه لكل الناس، فيما هناك تقيّد بالقانون والتراتبية



الخازن لـ «المركزية»: موقفاً من التشريع لن يتبدل إذا بقي الجدول على حاله

أستعد عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب فريد الياس الخازن أي تبدل في موقف «التكتل» من جلسات التشريع في المجلس النيابي، وقال: «هناك مشاريع قوانين موجودة في المجلس منذ فترة وكان يمكن إدراجها على الجدول الذي تضمن قضايا ملح والآخر غير ملح، لكن هناك مشاريع كقانون استعادة الجنسية تشكل أولوية بالنسبة للبنان وقد وصلت إلى اللجان المشتركة. المسألة ببساطة جدا، هناك مشاريع أساسية ومهمة كان يجب أن تكون على جدول أعمال الجلسة، ولم تدرج».

وأكد أن «الخطوات التي سنتخذها في حال التمديد لم تتخذ بل ستترك إلى حينها وكل الأمور مطروحة للمشاركة في وضعه وإذا سلمنا جدولاً لن ليس ذلك من صلاحياته، عندما اجتمعت الهيئة التي من واجبها وضع الجدول، لماذا لم يضمنه المشاريع الضرورية؟».

وإذ رفض تحميل رئيس المجلس نبيه بري أو هيئة مكتبه مسؤولية عدم إدراج القوانين الضرورية، قائلاً: «حليتنا بالعمومات ولا أريد تحميل أحد المسؤولية»، لفت الخازن رداً على سؤال إلى أن «اللقاء بين رئيس الكتلة النائب ميشال عون والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وارد في مثل هذه الظروف، لكن لن يعلن عنه في وقت مبسبب لأسباب أمنية»، مضيفاً: «قد يكون اللقاء اليوم أو غداً أو في أي وقت لكن لن يتم الاضاح عنه مسبقاً».